الفصل الخامس

الجهود العربية في مكافحة الفساد الإداري

تولى جامعة الدول العربية اهتماماً كبيراً لموضوع التعاون الدولي والإقليمي وتنسيق المواقف العربية والمشاركة بإيجابية في المحافل الدولية سواء في مراحل إعداد العقود والاتفاقيات الدولية أو بالتوقيع عليها والمصادقة عليها، كما تضع في مقدمة أولوياتها موضوع مكافحة الفساد لما تشكله هذه الظاهرة الخطيرة من تهديد للتنمية، والأمن والاستقرار، وسيادة القانون، مدركة الحاجة الماسة لتعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحتها على جميع المستويات، ويمكن تلخيص جهود والانجازات العربية من خلال مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب فيما يتعلق بدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية والجهود العربية لتطوير اتفاقية عربية لمكافحة الفساد وذلك فيما يلي:

1. دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية

قد جرى تأكيد الارادة العربية في مكافحة الفساد خلال فعاليات، المؤتمر الإقليمي المنعقد في منطقة البحر الميت بالأردن في 23 كانون الثاني عام 2001، والذي خلص إلى إطلاق مشروع "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المّتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية، بحضور وزراء عدل ومسؤولين حكوميين، وممّثلين رفيعي المستوى من السلطة القضائية والجهات المعنية بمكافحة الفساد من 19 دولة عربية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص، وخبراء إقليميين ودوليين. وقد كرس هذا المؤتمر إلزام الدول العربية بتفعيل جهودها لمكافحة الفساد، عبر بناء قدراتها على تطبيق اتفاقية الأمم المّتحدة لمكافحة الفساد. وقد أقرت الدول المشاركة في المؤتمر باستحداث آلية منسقة، لإنشاء

شبكة إقليمية تكون بمثابة المنتدى الإقليمي لدعم جهود تطبيق الاتفاقية، على المستوى الوطني والإقليمي. وما تجدر الإشارة إليه أن الدول العربية قد امتلكت أجهزة لمكافحة الفساد قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة. (سلامة، 2011: 126)

2. إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد

تنفيذاً لقرارات متتالية صدرت عن مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب منذ سنة 2002 وبتعاون وتنسيق بين أمانتي المجلسين. تم تشكيل لجنة مشتركة من خبراء المجلسين لمراجعة المشروع المبدئي للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات خلال السنوات الأربع الماضية منذ سنة 2003 وراجعت خلالها المشروع في ضوء ملاحظات الدول والاتفاقية الدولية التي اعتبرتها اللجنة الإطار العام لوضع الاتفاقية العربية واستكملت إعداد المشروع بصياغة الجوانب التي لم يشملها، وذلك في ضوء ورقة العمل المقدمة من المستشار عبد الله يوسف الشماسي ممثل وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تم تكليفه بهذا العمل من قبل المكتب التنفيذي سنة 2007 وقد تم وضع مشروع بحيث أصبح يحتوي على (35 مادة) تتناول التعريفات والهدف من الاتفاقية والمتمثلة في إجراءات مكافحة ومتابعة المفسدين وتجريمهم، وضرورة الأخذ بمختلف التدابير الوقائية لذلك من خلال تعزيز التعاون بين مختلف السلطات (مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/abdullahkil ani-ar.pdf).

3. القانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية

اعتمد مجلس وزراء العدل العرب القانون العربي الاسترشادي للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية في29 ديسمبر 2006، لتسترشد به الدول الأعضاء في تحديث وتطوير أنظمتها القانونية والقضائية في مجال التعاون القضائي الدولي في الميدان الجزائي، وخاصة في الجرائم العابرة للحدود ومن بينها الجرائم الخاصة بالفساد، ويشتمل القانون على 49 مادة وزعت على ست أبواب متمثلة في الأحكام العامة، تسليم الأشخاص، الإنابة القضائية، حضور الشهود والخبراء في القضايا الجزائية، تسليم الأشياء، تنفيذ الأحكام الجزائية ونقل المحكوم عليهم. (مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، http://www.pogar.org/publications/agfd/GfDII/corruption/deadsea/abdullahkil ani-ar.pdf).

4. انشاء المنظمة العربية لمكافحة الفساد

تعتبر المنظمة العربية لمكافحة الفساد منظمة أهلية مستقلة لا تسعى إلى الربح تأسست سنة 2005 بالمملكة المتحدة، واتخذت بيروت مقرا عاما لها. حيث أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوما جمهوريا بموجبه يمنحها كافة الامتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهامها، أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة. والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية والحكم الصالح في العالم العربي والمفاهيم الديمقراطية في المجتمع العربي من خلال ما يلي: (المنظمة العربية لمكافحة الفساد، http://arabanticorruption.org/?lang=ar)

- توجيه اهتمام المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني نحو أهمية النشاط المعادي للفساد وأهمية كشف مواقع الفساد وفضحها والاصرار على إصلاح الأوضاع؛
- تشجيع ثقافة وممارسات الشفافية والتداول الحر للرأي والمعلومات، وإرساء قواعد ومستلزمات بناء الحكم الصالح عبر تعزيز الديمقراطية والرقابة والمحاسبة والتي بدورها تؤسس لمنع الفساد؛
- إحداث الوعي وتوسيع الإدراك بأهمية مناهضة الفساد وحماية المصالح العامة والمال العام؛
- رصد وتشخيص القصور الهيكلي في نظم المحاسبة العامة في الإدارات الحكومية وفي شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- كشف التأثير السيئ للفساد على الوئام والتماسك الاجتماعي وعلى عملية التنمية المستدامة والأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الوطني والثروة الوطنية.

وتتوخى المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها، سلوك الطرق والوسائل التالية: (المنظمة العربية لمكافحة الفساد، http://arabanticorruption.org/?lang=ar)

- جمع ودراسة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالفساد في الحياة العامة، وإصدار تقارير دورية حولها. ويشمل ذلك القوانين والاجراءات المتبعة في الدول العربية، والتي لها علاقة بالفساد، واقتراح أية تعديلات إيجابية على ذلك؛
- زيارة الدول العربية والتداول مع مسؤولي الأجهزة والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني فيها بما يؤدي إلى التعريف بأهداف المنظمة؛
- تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمحاضرات ونشر نتاج ذلك وأية مقالات ودراسات أخرى مما يؤدي إلى تنمية الوعي والإدراك للمواضيع المتعلقة بالفساد؛

- التواصل مع المؤسسات الدولية التي تعني بمناهضة الفساد والتنسيق معها بما يؤدي إلى المساهمة في النشاط الدولي المعني بمكافحة الفساد.

5. إنشاء الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أعلن عن تأسيس الشبكة العربيّة في 30 جويلية 2008، يرأسها حاليًا وزير العدل في لبنان، وتضمّ في عضويتها 46 وزارةً وهيئةً رسميةً من 17 بلدًا عربيًا، بالإضافة إلى عضوين مراقبين و"مجموعة غير حكومية" تشمل 23 منظّمة مستقلّة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجال الأكاديمي، مما يجعلها أوّل آلية إقليميّة عربيّة تجمعُ جهاتِ حكوميّةٍ وغير حكوميّةٍ بهدف التشاور والتعاون ضد الفساد. تسعى الشبكة العربية إلى تنمية قدرات أعضائها، وتيسير تبادل المعلومات بينهم ومع نظرائهم حول العالم، وتعمل أيضا على توفير أرضيّة مشتركة لجميع الأطراف المعنيين بغية استكشاف سبل تطوير السياسات المضادة للفساد (قطيط، 2016: 229).

تنظم الشبكة العربية اجتماعات بشكل دوريّ لمراجعة تقدم أعمالها وتحديد أولوياتها في إطار برامج عمل دورية، كما تُصدر قرارات وخلاصات ووثائق أخرى لدعم الجهود الإقليمية في مختلف المواضيع ذات الصلة. كما تعمل الشبكة العربيّة بدعم من المشروع الإقليمي حول "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الذي يستضيف وحدة الدعم الإقليمية الخاصة بها، كما تتعاون مع منظمات أخرى، ومن بينها جامعة الدول العربيّة ومكتب الأمم المتّحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، http://www.arabacinet.org/index.php/ar).

6. تأسيس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مؤسسة إقليمية غير حكومية لا تهدف للربح. تأسس المركز العربي في العام 2003 على يد مجموعة من الاختصاصيين والقضاة والمحامين والأساتذة الجامعيين من لبنان وبعض الدول العربية. يقع المقر الرئيسي للمركز في لبنان (بيروت) ولديه ممثلون في كل من الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا المغرب، قطر، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

يعمل المركز من أجل ترسيخ مبادئ حكم القانون والعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كشرط أساسي للإصلاح وللتنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية. حيث يهدف إلى: (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، http://www.arabacinet.org/index.php/ar)

- تعزيز ثقافة "دولة الحق" المبنية على أسس حكم القانون والحكم الرشيد ونشرها؛
- تعزيز حكم القانون والنزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تنفيذ مشاريع تنموية، تعمم من خلالها مبادئ حقوق الإنسان؛
- جعل المركز مرصدا إقليميا لحكم القانون والنزاهة، عبر مراقبة وضع حكم القانون والنزاهة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإعداد تقارير بشأنه؛
- بناء المعرفة حول حكم القانون وتعميقها وتعميمها من خلال وضع آليات ومنهجيات للبحث العلمي؛
- تشجيع الحوار بين مختلف الجهات المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛
- بناء قدرات أصحاب القرار والجهات المعنية وفق الحاجات ومجالات عملهم.

7. شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي

تعد شبكات المساءلة الاجتماعية في العالم مبادرة رائدة لتشجيع وتعزيز والتأكيد على استدامة التطبيقات العملية للمساءلة الاجتماعية على مستوى العالم. ولقد بدأ تأسيس شبكات المساءلة الاجتماعية منذ عام 2006 بشبكة المساءلة الاجتماعية بدول الصحراء الكبرى في إفريقيا، وشبكة المساءلة الاجتماعية بجنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي. وتم تمويل إنشاء هذه الشبكات من قبل صندوق التنمية DGF برعاية البنك الدولي (المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة، http://opiyemen.org/alliances/re/174-re1.html). أما عن شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي فهي تعتبر الشبكة الإقليمية الأولى في العالم العربي التي تعنى وتهتم بمجال المساءلة الاجتماعية وتستهدف كافة الأطراف الواجب تفاعلها لإنجاح وتعميم مفاهيم وآليات المساءلة الاجتماعية في العالم العربي، وهم على وجه الخصوص الحكومة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص.

تعتبر شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي وليدة العديد من المشاورات الإقليمية والقطرية بداية من مؤتمرها الأول في القاهرة بنهاية عام 2010 وصولا إلى فعاليات المؤتمر الإقليمي التأسيسي الذي عقد في مدينة الرباط المغربية في شهر مارس 2012، والذي تم فيه الإعلان الرسمي عن الشبكة بحضور أكثر من 100 من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات الإعلام، والعديد من الجهات المانحة بالإضافة إلى مجموعة من المهتمين بقضايا المساءلة الاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، https://www.aman-palestine.org/ar/networks/ansa)

تهدف الشبكة إلى التعريف ورفع الوعي بمفاهيم وممارسات المساءلة الاجتماعية، وتطوير وبناء قدرات أعضائها حول مفاهيم وأدوات المساءلة الاجتماعية على المستوى القطري والإقليمي. كما تهدف إلى إدارة برنامج للمنح والمبادرات لتطبيق أدوات المساءلة الاجتماعية، وتصميم وإدارة نظام متكامل لتعزيز التواصل وتبادل المعلومات والخبرات بين أعضاء الشبكة والجهات المعنية على المستوى القطري والإقليمي والدولي. تضم الشبكة حاليا في عضويتها ممثلين من سبعة دول عربية (المغرب، تونس، مصر، فلسطين، الأردن، لبنان، اليمن)، والمجال مفتوح لضم المزيد من الأعضاء من الدول العربية الأخرى. ويتركز مجهود الشبكة أساس على الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية في الموازنة، وحرية تكوين الجمعيات وتحسين تقديم الخدمات. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، http://www.aman-palestine.org/ar/networks/ansa).